الأمم المتحدة

TD/B/WP/324

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
24 July 2023
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية

والأداء البرنامجي

الدورة السادسة والثمانون

جنيف، 2–6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 4(ب) من جدول الأعمال المؤقت

تقييم خارجي للبرنامج الفرعي 2 للأونكتاد: الاستثمار والمشاريع*

موجز

في الدورة الثامنة والسبعين للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية المعقودة في أيلول/سبتمبر 2019، طلبت الدول الأعضاء أموراً منها إجراء تقييم مستقل للبرنامج الفرعي 2 المتعلق بالاستثمار والمشاريع، والذي تديره شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد. ولهذا الغرض، اختار الأونكتاد فريقاً مستقلاً لإجراء التقييم في الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه 2023، بما يغطي برنامج عمل البرنامج الفرعي 2 للفترة 2019–2022.

واستخدم التقييم نهجاً قائماً على النظرية لتقييم المساهمة العامة للبرنامج الفرعي في ولايات الأونكتاد على أساس معايير الأهمية، والكفاءة، والفعالية، والشراكات والاتساق، والاستدامة والأثر، ومدى مراعاة حقوق الإنسان، ونوع الجنس، والشمول والإنصاف. وسمح التقييم بالتحقق من جميع النتائج باستخدام مصادر بيانات متعددة وطرق تحليلية تشمل عمليات مراجعة الوثائق والمقابلات ومناقشات مجموعات التركيز والبيانات المحفوظة والأدلة المتناقلة وعمليات استقصاء المخبرين الرئيسيين.

وخلص التقييم إلى أن عمل البرنامج الفرعي 2 يظل وثيق الصلة بولايات الأونكتاد وأهداف التنمية المستدامة. وتتماشى استراتيجية البرنامج الفرعي 2 وعملياته الخاصة بالإبلاغ تمشياً جيداً مع نيروبي مافيكيانو وعهد بريدجتاون وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وعلى غرار التقييمات السابقة، يتبين أن البرنامج الفرعي 2 يستخدم موارده بكفاءة. وقد دأب البرنامج الفرعي 2 على تحقيق منجزاته المقررة، وكثيراً ما تجاوز التوقعات من حيث الكمية والنوعية.

وكان البرنامج الفرعي 2 فعالاً في تحقيق نتائجه المتوقعة. وساهم عمله، بما في ذلك *تقرير*

* أعد هذا التقييم فريق تقييم مستقل يتألف من السيد بونيت أرورا (رئيس الفريق)، من شركة ديفت إيدج؛ والسيد رينارس دانيلسونس، من البعثة الدائمة للاتفيا؛ والسيدة أليسون أوركويزو، من البعثة الدائمة لبيرو. وتُعرَض المواد الداعمة لهذا التقييم في الوثيقة TD/B/WP(86)/CRP.1.

الرجاء إعادة الاستعمال

الاستثمار العالمي والمنتدى العالمي للاستثمار، في تعزيز فهم اتجاهات الاستثمار، وتحسين سياسات الاستثمار، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بما يستجيب للأولويات الإنمائية. وقد استُخدمت منشوراته ومبادئه التوجيهية وأطر سياساته وقواعد بياناته وأدواته على نطاق واسع واعتُرف بفائدتها. وقد اعتمدت الدول الأعضاء توصيات البرنامج الفرعي وأطره ونفذتها لصياغة سياساتها ومعاهداتها وممارساتها.

وقد نجح البرنامج الفرعي 2 نجاحاً كبيراً في الاستفادة من الشراكات الخارجية لجمع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما أولئك الذين يعتبرون غير تقليديين بالنسبة لمعظم منظمات الأمم المتحدة. وكانت هذه الشراكات مفيدة في مساعدة الأونكتاد على التكيف مع المشهد الاستثماري المتغير. وأشار التقييم إلى وجود فرص لزيادة تعميق الشراكات الداخلية والخارجية على حد سواء.

وخلص التقييم إلى أدلة تشير إلى أن البرنامج الفرعي 2 يسهم ربما إسهاماً كبيراً في تحقيق الآثار المتوخاة. فعلى سبيل المثال، استخدم نحو 140 بلداً، بما في ذلك منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، توصيات البرنامج الفرعي بشأن إصلاحات اتفاق الاستثمار الدولي من أجل (إعادة) تصميم سياسات الاستثمار وأحكام معاهدات اتفاق الاستثمار الدولي. وقد استخدم أكثر من 160 بلداً وتجمعاً إقليمياً إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة لتيسير وضع سياسات استثمارية حديثة على الصعيدين الوطني والدولي.

وقد عزّزت مبادرات، مثل استعراض معاهدات الاستثمار الثنائية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأداة تسريع إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، قدرة الدول الأعضاء على تقييم الثغرات والمخاطر. وأدّى الدعم الذي قدّمه الأونكتاد لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى وضع أحكام تعزز اتساق السياسات والتعاون الإقليمي. وأسفرت المساعدة المقدمة إلى جماعة شرق أفريقيا عن اعتماد أطر إقليمية لإنتاج المضادات الحيوية الأساسية وتبادل المعلومات. وقد ساعدت مبادرات جديدة، مثل الشراكات المتعلقة بالمناطق الاقتصادية الخاصة والمرصد العالمي للتمويل المستدام، على وضع استراتيجيات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي حين اتخذت شعبة الاستثمار والمشاريع خطوات مهمة لإدماج المنظور الجنساني، فإنه يوجد مجال لتحسين التركيز الصريح على إدماج المنظور الجنساني واعتماد نهج أكثر شمولاً. كما يتعين تحسين إدماج جوانب أخرى تندرج ضمن الإنصاف والشمول، مثل الإعاقة.

ويقدم التقييم ست توصيات تتعلق باستعراض حافظة المنتجات والخدمات، وتقييم الأثر، والتنسيق والتعاون، وتعبئة الموارد، والاتصالات، والإنصاف والشمول.

أولاً- مقدمة

1- الأونكتاد مؤسسة تقوم على المعرفة وتدعو إلى معالجة التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة معالجة متكاملة من خلال نهج يضاعف إلى أقصى حد ممكن أوجه التآزر بين ركائز عمله الثلاث: البحث والتحليل، والتعاون التقني، وبناء توافق الآراء. وتضطلع شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة له بالمسؤولية المادية للبرنامج الفرعي 2. ويتمثل هدف البرنامج الفرعي 2 في النهوض بالنمو الشامل والتنمية المستدامة من خلال الاستثمار وتنمية المشاريع بغرض بناء القدرات الإنتاجية والتنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل.

2- وتعزّز شعبة الاستثمار والمشاريع الحوار وتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بقضايا الاستثمار وتنمية المشاريع من خلال آليات بناء توافق الآراء والمنتدى العالمي للاستثمار. وهي ترصد وتقيّم وتحلل الاتجاهات والتوقعات الإقليمية والعالمية لإثراء *تقرير الاستثمار العالمي* الرئيسي للأونكتاد وغيره من المنشورات التحليلية بشأن *الاستثمار الدولي من أجل التنمية*. وهي تعمل على مساعدة الدول الأعضاء من خلال إعداد البحوث وتحليل السياسات والمساعدة التقنية في تصميم وتنفيذ السياسات الرامية إلى زيادة تعبئة التمويل العام والخاص وتعزيز الاستثمار وريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة، مما يساعد الدول الأعضاء على المضي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 و8 و10 و12 و13 و17.

3- وينفَّذ البرنامج الفرعي 2 حالياً وفقاً للاستراتيجية المفصلة في إطار البرنامج 10 من الميزانيات البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة. ويرتكز برنامج العمل على الولايات المسندة من الدول الأعضاء في مؤتمرات الأونكتاد التي تعقد كل أربع سنوات وفي قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

ثانياً- موضوع التقييم

4- في الدورة الثامنة والسبعين للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية، طلبت الدول الأعضاء أموراً من بينها إجراء تقييم مستقل للبرنامج الفرعي 2 المعني بالاستثمار والمشاريع. وستنظر الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي في نتائج هذا التقييم وتناقشها في دورتها السادسة والثمانين (2-6 تشرين الأول/أكتوبر 2023).

5- وفريق التقييم، تماشياً مع اختصاصاته (TD/B/WP/(86)/CRP.1، المرفق الأول)، أجرى عمليات تقييم وفقاً لثلاثة أبعاد رئيسية هي: (أ) الأهمية الاستراتيجية والوضوح المفاهيمي، بما في ذلك ما يتعلق بالميزة النسبية والمواءمة مع خطة عام 2030؛ و(ب) المساهمة في تحقيق النتائج، بما في ذلك تحقيق الأهداف الشاملة للأمم المتحدة؛ و(ج) تنفيذ الطرائق. وحدد فريق التقييم أيضاً الدروس الرئيسية المتعلقة بالتموضع الاستراتيجي، وتخطيط الحوافظ، واتخاذ الترتيبات الإدارية، وتنفيذ البرامج بهدف تحسين تصميم البرامج الفرعية وتنسيقها وتنفيذها.

6- وتمثلت الأهداف المحددة لهذا التقييم، الذي يغطي الفترة 2019-2022، فيما يلي: (أ) دعم المساءلة عن طريق تحليل وتوليف أداء البرنامج الفرعي على أساس أهدافه المقررة؛ و(ب) المساهمة في التعلم المؤسسي الذي يمكن أن يدعم صياغة الخطة البرنامجية السنوية المقبلة للأونكتاد. وأُجري هذا التقييم تمشياً مع سياسة الأونكتاد المتعلقة بالتقييم، والمبادئ التوجيهية الأخلاقية للتقييم التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ومعايير خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن معايير المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. واستخدم معايير الملاءمة والفعالية والكفاءة والاستدامة والأثر

والشراكات وحقوق الإنسان ونوع الجنس والإنصاف والشمول وفقاً للمبادئ التوجيهية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وترد أسئلة تقييم محددة في المواد الداعمة (TD/B/WP/(86)/CRP.1، المرفق الثاني).

ثالثاً- المنهجية

7- استخدم التقييم نهجاً قائماً على النظرية لتقييم مساهمة البرنامج الفرعي في ولايات الأونكتاد. وباستخدام إطار نتائج البرنامج الفرعي 2، وضع فريق التقييم نظرية تغيير ومصفوفة ذات صلة لنتائج التقييم (TD/B/WP/(86)/CRP.1، المرفق الثالث والمرفق الرابع، على التوالي) وتحقَّق منها منذ البداية. وتدعم هذه المصفوفة جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ بها لأغراض التقييم (للاطلاع على معلومات مفصلة، انظر TD/B/WP/(86)/CRP.1، المرفق الثالث).

8- واتبع هذا التقييم، الذي أجري في الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه 2023، نهجاً مختلطاً وشاملاً وتشاركياً مع عمليات تدقيق ومقارنة كافية لبلوغ نتائج مقنعة وموثوقة وغير متحيزة. واستخدم مجموعة مصادر أولية وثانوية للبيانات. وشملت مصادر البيانات الأولية أموراً من بينها المقابلات ومناقشات مجموعات التركيز مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ودراسة استقصائية إلكترونية. وشملت مصادر البيانات الثانوية الوثائق والمواد التي قدمها الأونكتاد. وقد جرى تجميع وتحليل وتوليف جميع الوثائق ذات الصلة والمقابلات الافتراضية مع المخبرين الرئيسيين ومصادر البيانات المحفوظة (مثل نسبة استخدام الشبكة وعمليات التنزيل). واستُعرض أكثر من 305 وثائق (TD/B/WP(86)/CRP.1، المرفق التاسع).

9- وشمل التقييم مقابلات مع حوالي 44 من أصحاب المصلحة الرئيسيين. وأجريت هذه المشاورات مع أصحاب المصلحة باستخدام بروتوكولات مقابلات شبه مقننة جرى تصميمها وفقاً لدور ومشاركة صاحب المصلحة المعني (أصحاب المصلحة المعنيين). وإضافة إلى الأسئلة الشائعة التي تضمنتها البروتوكولات، بحث المشرفون على المقابلات المسائل التي أفرزتها بحثاً معمقاً. وأتاحت هذه المشاورات معلومات نوعية غنية ومتعمقة عن جميع جوانب عمل البرنامج الفرعي 2.

10- وأعدّ فريق التقييم دراسة استقصائية إلكترونية للحصول على تعليقات أصحاب المصلحة الرئيسيين في البرنامج الفرعي 2. وجمّعت الدراسة الاستقصائية بيانات عن النتائج التي تضمنتها مصفوفة التقييم بشكل محدد. وشارك في الدراسة الاستقصائية 67 من المخبرين الرئيسيين (36 في المائة منهم إناث). وبعد المجيبين من أفريقيا الذين بلغت نسبتهم 28 في المائة، يأتي المجيبون من آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية بنسبة 23 في المائة. وترد معلومات إضافية في المرفق الرابع (TD/B/WP(86)/CRP.1). ومثّل المجيبون بلداناً ذات مستويات متباينة جداً من حيث التنمية الاقتصادية.

الشكل 1

المشاركون في الدراسة الاستقصائية التقييمية

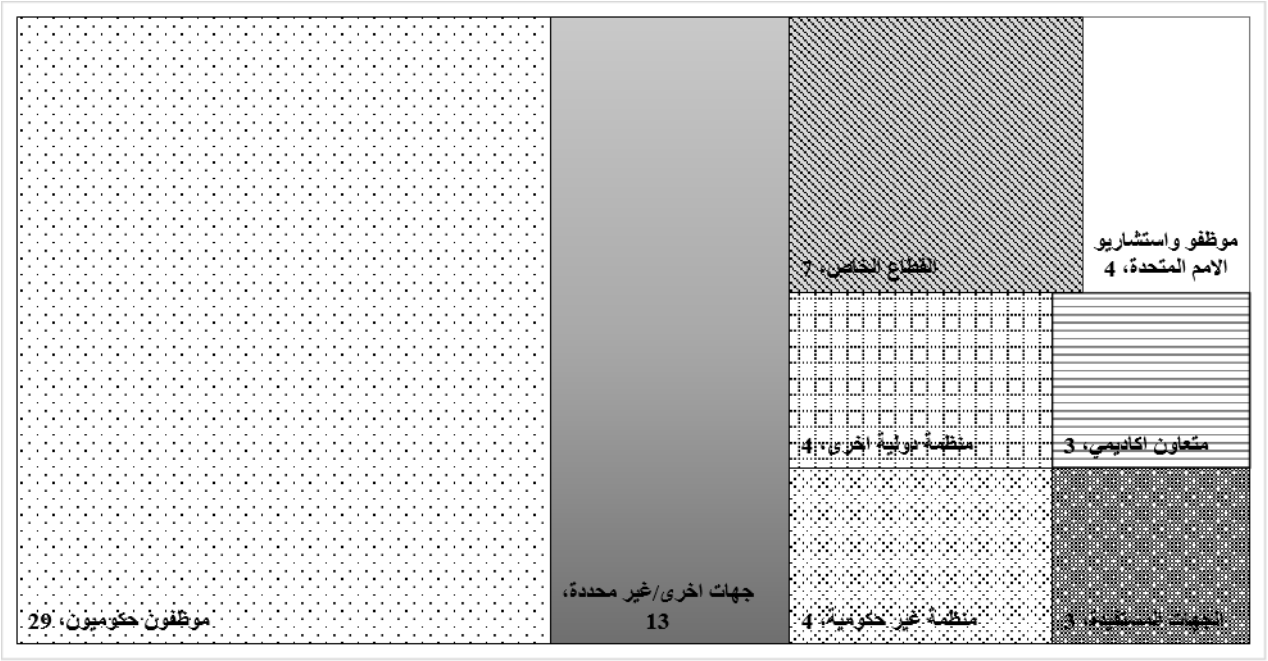

المصدر: الدراسة الاستقصائية التقييمية، نيسان/أبريل – أيار/مايو 2023.

11- واستُخدمت في هذا التقييم تقنيات تحليلية نوعية وكمية على حد سواء. وفي حين جرى تحليل بيانات الدراسات الاستقصائية وسجلات المحفوظات والمعلومات المالية باستخدام أساليب كمية مناسبة، استُخدمت المقابلات والملاحظات لوضع صورة نوعية غنية لنتائج البرنامج الفرعي 2. واستُخدم تحليل المحتوى لتحويل المحتوى من الوثائق وملاحظات المقابلة إلى بيانات كمية وفقاً لمصفوفة التقييم.

12- وركّز التقييم أيضاً على إدماج حقوق الإنسان والأبعاد الجنسانية في مبادرات البرنامج الفرعي 2 على النحو المتوخى في المبادئ التوجيهية ذات الصلة للأمم المتحدة. وقيّمت الدراسة مدى إدماج البرنامج الفرعي 2 للأبعاد الجنسانية إدماجاً كافياً في بحوث السياسات وصياغتها، ونُظم الرصد والإبلاغ (بما في ذلك البيانات المصنفة حسب نوع الجنس)، والمنتجات المعرفية، والتدريب، وما إلى ذلك. واستخدم فريق التقييم لغة محايدة جنسانياً في الاتصالات الخطية والشفهية على حد سواء، وسعى إلى تحقيق مشاركة متوازنة لصاحبات المصلحة في عملية التقييم.

13- وعلى الرغم من عدم وجود قيود كبيرة، تجدر الإشارة إلى أن التقييم أُجري في إطار برنامج زمني مكثف، مما أدّى إلى بعض المفاضلة بين المشاركة الواسعة النطاق والإنجاز في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، سُجلت تأخيرات في تلقي المعلومات عن المجيبين المحتملين، مما حد من الوقت المتاح للمشاركة في الدراسة الاستقصائية، وربما من معدل الاستجابة. ووُجدت أيضاً بعض الصعوبات في إشراك الدول الأعضاء التي أعلنت عدم امتلاكها معرفة معمقة بعمل شعبة الاستثمار والمشاريع.

رابعاً- النتائج

ألف- الأهمية

14- تتمحور نتائج هذا التقييم حول نظرية التغيير المستخدمة لتقييم البرنامج الفرعي (المرفق الثاني)، مما يساعد على توضيح وتصور الصلات بين مختلف التدخلات والنواتج والنتائج والآثار المتوقعة من البرنامج الفرعي. وعموماً، يشدد البرنامج الفرعي 2 على الهدف الأعم المتمثل في تطوير القدرة الإنتاجية والتنوع الاقتصادي وخلق فرص العمل في الدول الأعضاء.

15- وتتعلق الأهمية عموماً بالاتساق الاستراتيجي الذي حقّقه البرنامج الفرعي 2 عند مساعدة الأونكتاد على الاضطلاع بولاياته. وترتبط استراتيجية البرنامج الفرعي 2 وعمليات الإبلاغ (مثل الميزانية البرنامجية ونتائج شعبة الاستثمار والمشاريع والإبلاغ عن الأثر) ارتباطاً واضحاً بولايات الأونكتاد، ونيروبي مافيكيانو، وعهد بريدجتاون، وكذا أهداف التنمية المستدامة.

16- وتشكل التقارير المتعلقة بنتائج وأثر البرنامج الفرعي 2، التي نوقشت في الاجتماع السنوي للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، والتقارير المنشورة في أوموجا، آليتين رسميتين للإبلاغ عن الأداء[1]. وحدّد إطار تقييم الأداء للفترة 2018-2019 أربعة إنجازات متوقعة وذات ارتباط واضح بفقرات محدّدة من نيروبي مافيكيانو. وقد استرشدت بهذا الإطار النواتج الرئيسية والنتائج المتوقعة للبرنامج الفرعي 2 لهذه الفترة، وسُلّط عليه الضوء في التقارير المتعلقة بالنتائج والأثر. وفي عام 2022، قُدّم إطار جديد لنتائج شعبة الاستثمار والمشاريع، وتمّ، مرة أخرى، ربط جميع النتائج الوسيطة والأنشطة ربطاً واضحاً بعهد بريدجتاون. ولذلك، اعتبرت النتائج المتوقعة وثيقة الصلة بولايات الأونكتاد الحالية.

17- وعلاوة على ذلك، أشارت جميع التقييمات الأخيرة لمشاريع البرنامج الفرعي 2 إلى أن العمل كان وثيق الصلة بولاية الأونكتاد وأسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكان هناك توافق في الآراء على أن المشاريع والبرامج الجاري تقييمها وثيقة الصلة باحتياجات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المستهدفين. فعلى سبيل المثال، أثبت تقييم مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية 1819H، "أطر السياسات التمكينية لإبلاغ الشركات بالجوانب المتصلة بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، 2018-2022"، أنه مهم جداً لتلبية احتياجات الدول الأعضاء وأولوياتها. كما أشار تقييم عام 2023 للشراكة بين مملكة هولندا والأونكتاد إلى أن "الأنشطة الممولة من الشراكة تركز على أقل البلدان نمواً والاقتصادات الضعيفة والهشة هيكلياً" وإلى أنها "تتوافق مع نطاق الشراكة وأهدافها" و"تكمل الميزانية البرنامجية العادية". وخلص الموجز التوليفي لعام 2019 لعمليات تقييم البرامج الفرعية الخمسة إلى أن البرنامج الفرعي 2 يتماشى بشكل جيد مع ولاية الأونكتاد ويتّسق مع احتياجات مكوناته المستهدفة.

18- ومما يزيد من أهمية البرنامج الفرعي 2 ارتفاع الطلب على أدواته وموارده. فعلى سبيل المثال، تعتبر قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر أشمل قاعدة بيانات من نوعها ووثيقة الصلة بعمل صانعي القرارات وواضعي السياسات. وهي أكثر قواعد بيانات الأونكتاد زيارة. كما يؤكد مركز سياسات الاستثمار فائدته من خلال الزيادة المستمرة في عدد المستخدمين المستقطبين، إذ انتقل من 000 297 مستخدم في عام 2020 إلى 000 400 مستخدم في عام 2021. وكانت جهود البرنامج الفرعي 2 المبذولة لضمان الوصول إلى أحدث اتجاهات سياسات الاستثمار على الصعيد العالمي ذات أهمية خاصة أثناء الجائحة،

(1) التقارير المتعلقة بنتائج وآثار شعبة الاستثمار والمشاريع، 2019-2022.

حيث نفذت بلدان كثيرة سياسات جديدة بهدف التصدي لأثر الجائحة. وكانت مساعدة شعبة الاستثمار والمشاريع للحكومات على الانتقال إلى نُظم التسجيل الإلكتروني مهمة خلال فترات الإغلاق الشامل حيث استطاعت الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية أثناء إغلاق المكاتب، وهو ما سمح للذين فقدوا وظائفهم بإنشاء مشاريع ذاتية.

19- وعلاوة على ذلك، خلصت مشاورات أصحاب المصلحة والمجيبين على الدراسة الاستقصائية إلى أن عمل البرنامج الفرعي 2 وثيق الصلة جداً بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكما يتبين من الشكل 2، منح المجيبون على الدراسة الاستقصائية درجات متوسطة عالية جداً (الخط الأوسط داخل المربعات) لمسألة الأهمية (86 بشأن الأهمية الاستراتيجية و90 بشأن مدى الصلة بتحقيق الأهداف).

الشكل 2

الدرجات العامة لعمل البرنامج الفرعي 2

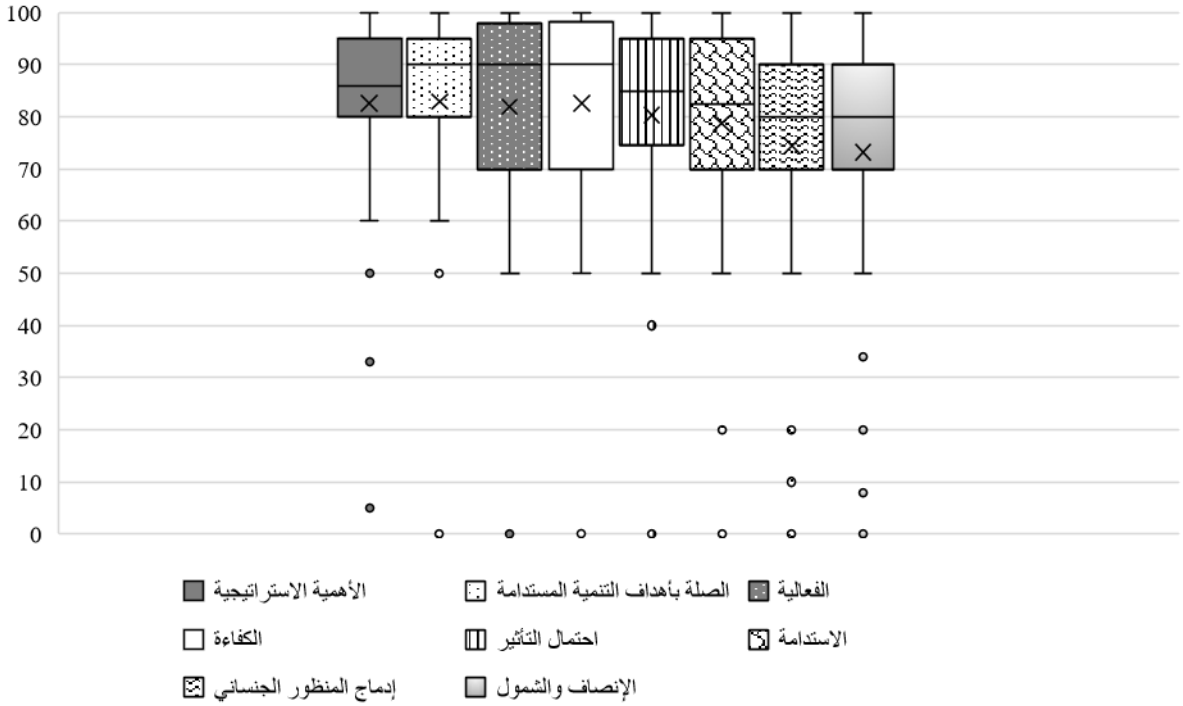

المصدر: الدراسة الاستقصائية التقييمية.

ملاحظات: السلم، 0-100. مخطط الصندوق هو طريقة موحدة لعرض مجموعة بيانات بناء على ملخص يتألف من خمسة أرقام: الحد الأدنى والحد الأقصى ومتوسط العينة والربيعين الأول والثالث. والحد الأدنى هو أقل نقطة بيانية، والحد الأقصى هو أعلى نقطة بيانية (باستثناء القيم الخارجة). والمربع الموجود في المنتصف يحده الربيع الأول والربيع الثالث. والخط الموجود في منتصف المربع هو الوسيط، والذي يكون، على عكس المتوسط، أقل تأثراً بالقيم الخارجة في تصنيفات الدارسة الاستقصائية.

20- وعلاوة على ذلك، كشف الاستعراض المستندي والمشاورات مع أصحاب المصلحة عن ارتفاع طلب الدول الأعضاء على المساعدة التقنية في البرنامج الفرعي 2 (على سبيل المثال، طلب 31 بلداً إجراء استعراض لسياسة الاستثمار بحلول نهاية عام 2023)، مما يدل على أهميتها البالغة. وترد في المرفق الخامس (TD/B/WP(86)/CRP.1) معلومات عن مدى رضا أصحاب المصلحة عن فرادى منتجات البرنامج الفرعي 2 وخدماته.

21- وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أنه في أعقاب أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أصبحت الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة كبيرة، حيث بلغت 4 تريليونات دولار سنوياً[2]. وهكذا، سيواصل الاستثمار الأجنبي المباشر القيام بدور رئيسي في دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تحقيق الأهداف. وفي الواقع، وبالنظر إلى الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة العالمية وتزايد احتياجات البلدان لتمويل مشاريعها للتنمية المستدامة، يتوقع أن تشتد المنافسة على جلب المزيد من الاستثمارات. وتوفر المعلومات المقارَنة عبر جميع النقاط البيانية أدلة قوية على أهمية عمل البرنامج الفرعي 2.

باء- الكفاءة

22- يُحكم على أهمية الكفاءة (نسبة المدخلات إلى النواتج)، قدر الإمكان، من خلال إجراء مقارنات تدقيقية وتحليل الاتجاهات المسجلة بمرور الوقت، مع مراعاة فعالية البرنامج الفرعي. وبوجه عام، يشمل ذلك أيضاً تقييم ما إذا كان يجري تخصيص الموارد واستخدامها بكفاءة.

23- ويبين الشكل 3 مجموع النفقات على الحساب العادي وحساب الموارد الخارجة عن الميزانية وحساب التنمية. وبلغ متوسط الإنفاق السنوي لشعبة الاستثمار والمشاريع حوالي 16,5 مليون دولار خلال الفترة 2018-2022[3]. وخُصص ما يقارب 88 في المائة من النفقات لتكاليف الموظفين، وهو أمر عاد بالنسبة لمثل هذا النوع من البرامج. وشكلت نفقات الخدمات التعاقدية (4 في المائة) والأسفار (3 في المائة) باقي فئات النفقات الرئيسية. وهكذا، فإن تقييم كفاءة البرنامج الفرعي 2 يتوقف بالأساس على دراسة مدى استخدام الشعبة لمواردها بكفاءة.

الشكل 3

شعبة الاستثمار والمشاريع: إجمالي النفقات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

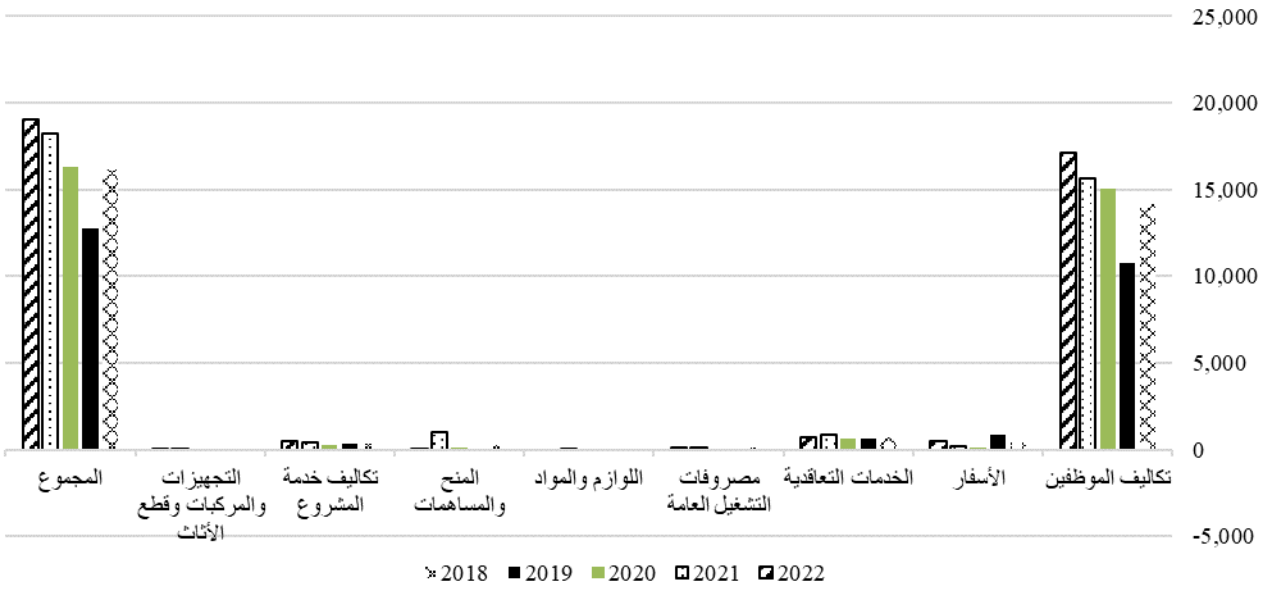

(2) الأونكتاد، سيصدر قريباً، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2023.

(3) يرد توزيع أكثر تفصيلاً للنفقات في المرفق السابع (TD/B/WP(86)/CRP.1).

	2018	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*
تكاليف الموظفين	14 201	10 799	15 089	15 650	17 118
الأسفار	438	821	137	187	490
الخدمات التعاقدية	675	625	622	860	724
مصروفات التشغيل العامة	116	54	60	141	125
اللوازم والمواد	11	−9	–	5	–
المنح والمساهمات	282	47	111	975	70
تكاليف خدمات المشروع	357	341	302	401	480
المعدات والمركبات وقطع الأثاث	68	80	25	32	45
المجموع:	**16 149**	**12 760**	**16 347**	**18 254**	**19 055**

المصادر: A/72/6 (Sect.12)، A/74/6 (Sect.12)، A/75/6 (Sect.12)، A/76/6 (Sect.12)، A/77/6 (Sect.12).

24- وعلى الرغم من عدم امتلاك الأونكتاد قاعدة بيانات تتيح تقديرات مفصلة للوقت المنفق على مختلف الأنشطة من أجل عقد مقارنات معمقة بين مختلف البرامج الفرعية، فإن الاستعراض المستندي والدراسة الاستقصائية والمشاورات مع أصحاب المصلحة تفيد بأن البرنامج الفرعي 2 يستخدم موارده بكفاءة عالية. ويبين تقييم للنواتج المقررة والفعلية أن البرنامج الفرعي 2 حقق (أو تجاوز) جميع المنجزات المستهدفة (الجدول 1)، في الموعد المحدد في أغلب الأحيان (انظر أيضاً TD/B/WP(86)/CRP.1، المرفق السابع)[4]. وتبيّن مقارنة بين الشُّعب أن البرنامج الفرعي 2 تجاوز هدفه بموارد مشابهة لتلك المتاحة لحافظة أعماله (الجدول 2).

الجدول 1

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المقررة والفعلية بمرور الوقت

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة	*2019*		*2020*		*2021*		*2022*	
	المقررة	*(أ)*	*المقررة*	*(أ)*	*المقررة*	*(أ)*	*المقررة*	*(أ)*
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	7	7	9	8	8	8	8	14
الخدمات الفنية للاجتماعات	28	24	68	21	24	31	24	27
مشاريع التعاون الميداني والتقني	50	56	52	68	60	70	60	78
الندوات وحلقات العمل والدورات التدريبية (بالأيام)	107	113	107	12 3	107	19 5	107	30 8
المنشورات	24	24	25	31	25	26	25	28
المواد التدريبية	9	15	9	9	13	20	16	20

المصدر: جُمّعت من الوثائق A/74/6 (القسم 12) وA/75/6 (القسم 12) وA/76/6 (القسم 12) وA/77/6 (القسم 12) وA/78/6 (القسم 12).

الاختصارات: P = مقرر، A = فعلي.

(4) تمثل الاستثناء الملحوظ في فئة الخدمات الفنية للاجتماعات في عام 2020، والذي تأثر على نحو متوقع بتفشي جائحة كوفيد-19. وللاطلاع على معلومات أكثر تفصيلاً، انظر المرفق السابع TD/B/WP(86)/CRP.1، الذي يبين أيضاً أن شعبة الاستثمار والمشاريع تفوقت على باقي الشّعب من حيث تحقيق أهداف النواتج المقررة.

الجدول 2

مقارنة النواتج والموارد فيما بين الشُّعب، 2022

	شعبة العَولمة واستراتيجيات التنمية (البرنامج الفرعي 1)		*شعبة الاستثمار والمشاريع (البرنامج الفرعي 2)*		*شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية (البرنامج الفرعي 3)*		*شعبة التكنولوجيا واللوجستيات (البرنامج الفرعي 4)*		*شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة (البرنامج الفرعي 5)*	
النواتج	*مقررة*	*(أ)*	*مقررة*	*(أ)*	*مقررة*	*(أ)*	*مقررة*	*(أ)*	*مقررة*	*(أ)*
وثائق الهيئات التداولية	8	6	8	14	20	20	21	19	4	4
الخدمات الفنية للاجتماعات	18	19	24	27	33	36	49	51	9	9
مشاريع التعاون الميداني والتقني	16	16	60	78	20	23	32	32	7	7
الندوات وحلقات العمل والدورات التدريبية	145	138	107	308	108	211	404	464	25	34
المنشورات	8	6	25	28	36	42	19	23	12	12
المواد التدريبية	8	7	16	20	12	13	12	14	8	10
إجمالي النواتج	203	192	240	475	229	345	537	603	65	76
الموارد										
التمويل				*بآلاف دولارات الولايات المتحدة*						
ميزانية عادية			11205,1	13751,5		14286,7		9585,4		5104,3
الموارد الخارجة عن الميزانية			7015,5	4573,5		2985,1		31505,8		2646,8
المجموع			**18220,6**	**18325**		**17271,8**		**41091,2**		**7751,1**
				عدد الوظائف						
وظائف ممولة من الميزانية العادية			46	75		82		52		29

المصدر: A/78/6 (Sect. 12).

الاختصارات: GDS، شعبة العَولمة واستراتيجيات التنمية DITC، شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية؛ DTL، شعبة التكنولوجيا واللوجستيات ALDC، شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة SP، البرنامج الفرعي.

25- وكشفت البيانات التي جمّعتها شعبة الاستثمار والمشاريع بعد التدريب معدل رضا مرتفع جداً للمشاركين. ونظمت شعبة الاستثمار والمشاريع 136 حلقة عمل في عام 2022 لفائدة أكثر من 500 17 شخص (49 في المائة منهم إناث). فعلى سبيل المثال، أقرّ ما متوسطه 81 في المائة من المشاركين بأن حلقات العمل التي نُظّمت عزّزت معرفتهم بالأحكام الرئيسية الواردة في اتفاقات الاستثمار الدولية، وخلص 79 في المائة منهم إلى فائدتها الجمة فيما يتعلق باحتياجات بلدانهم لتعزيز الصلة بين اتفاقات الاستثمار الدولية والتنمية المستدامة. وفي حين أشار 99 في المائة من المجيبين إلى إن حلقات العمل أطلعتهم على التغييرات الرئيسية الأخيرة والمعايير المقترحة على المستوى الدولي في مجال الإبلاغ عن الاستدامة، أشار 98 في المائة من المجيبين إلى أنها حسنت معرفتهم بالمؤشرات الأساسية لأهداف التنمية المستدامة. وقد أثبتت ذلك أيضاً الدراسة الاستقصائية التقييمية (الشكل 4)، حيث بلغ متوسط درجة توفير المعلومات ذات الصلة لأصحاب المصلحة 9 من 10. وهكذا، فإن المنجزات المستهدفة للبرنامج الفرعي 2 لم تحقق الأهداف الكمية فحسب، بل تجاوزت التوقعات نوعياً.

الشكل 4

تقييم المجيبين على الدراسة الاستقصائية لمهام البرنامج الفرعي 2

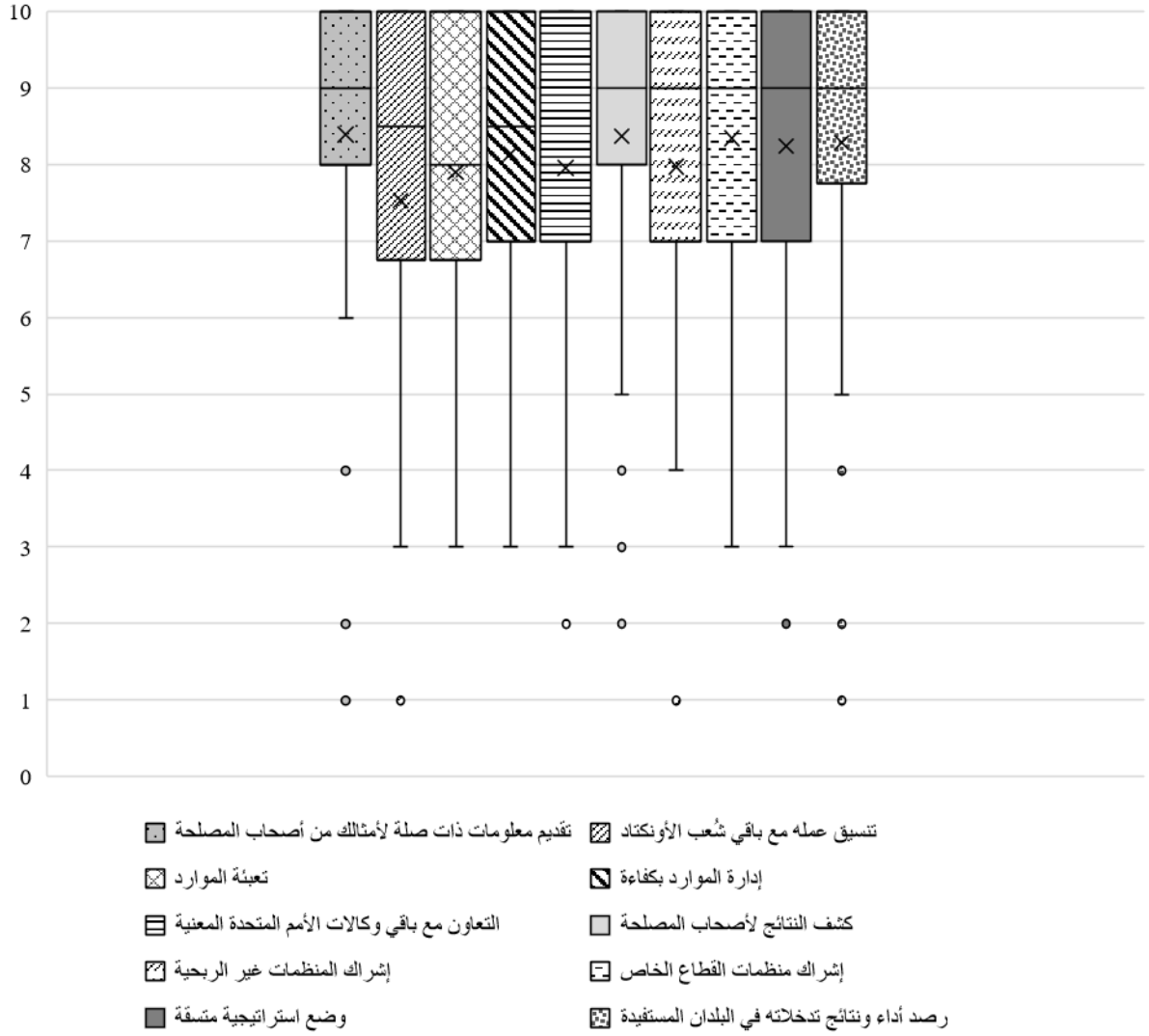

المصدر: الدراسة الاستقصائية التقييمية.

ملاحظات: السلم، 10–0 انظر أيضاً الملاحظات على الشكل 2.

26- وأُبلغ عن رضا مماثل على كفاءة البرنامج الفرعي 2 في المشاورات مع أصحاب المصلحة والتقييمات السابقة. وأفادت جميع التقييمات الخمسة (على غرار تقييم البرنامج الفرعي في عام 2014) لمختلف المشاريع التي تديرها شعبة الاستثمار والمشاريع خلال هذه الفترة أن الشعبة استخدمت الموارد بشكل مناسب.

27- وقد أقام البرنامج الفرعي 2 شراكات وشبكات عديدة مع أصحاب مصلحة مختلفين من الأوساط الأكاديمية والجهات المانحة إلى الدول الأعضاء والجهات الفاعلة من غير الدول. وقد ساعدت هذه الجهود البرنامج الفرعي 2 في تحقيق إنجازات عالية الكفاءة على نطاق مجتمع الاستثمار والتنمية برمته. وهكذا، يخلص التقييم عموماً إلى أن البرنامج الفرعي 2 يدير موارده فيما يبدو بكفاءة عالية، رغم إمكانية وجود بعض فرص التكيف وتحديد الأولويات، وهي تناقش في القسم المتعلق بالفعالية (لأنها تؤثر على كل من الكفاءة والفعالية).

جيم- الفعالية

28- تتعلق مسائل الفعالية بالصلة بين النواتج والنتائج، والتي تربط بين تدخلات البرنامج الفرعي 2 وآثاره على المدى الطويل. وقد شكّلت محور التركيز الرئيسي للتقييم. ويلخص الجدول 3 إنجازات البرنامج الفرعي الرئيسية خلال الفترة قيد التقييم[5].

الجدول 3

النتائج المتوقعة والفعلية

النتائج المتوقعة	*الإنجازات الفعلية*
الهدف المحدد 1: تحويل الاقتصادات من خلال التنوع	
يستخدم أصحاب المصلحة الرئيسيون بحوث البرنامج الفرعي 2 (مثل *تقرير الاستثمار العالمي*) لفهم اتجاهات الاستثمار وتحليله	تضمنت 411 استشهاداً و371 إشارة إلى المنشورات في مجال الاستثمار وتنمية المشاريع في عام 2022. وأشير إلى البرنامج الفرعي 2 في 85 اقتباساً لواضعي سياسات رفيعي المستوى من 25 بلداً و7 أقاليم/مجموعة بلدان و24 مؤسسة. ونُزّل *تقرير الاستثمار العالمي* 907 104 مرات في عام 2022. ونُزِّلت منشورات أخرى في مجال الاستثمار والمشاريع 917 41 مرة في عام 2022.
زيادة فهم القضايا الرئيسية والناشئة في مجال الاستثمار من أجل التنمية	واصلت ستة أطر رئيسية لسياسات شعبة الاستثمار والمشاريع تقديم التوجيه لإصلاح وتحسين البيئات التنظيمية في جميع أنحاء العالم. ونُظِّم ما مجموعه 136 حلقة عمل بشأن قضايا متنوعة في عام 2022، والتي استفاد منها أكثر من 500 17 شخص (49 في المائة منهم إناث). وفي الدراسات الاستقصائية التي تلت تنظيم حلقات العمل، أشار أكثر من 80 في المائة من المشاركين إلى زيادة معرفتهم بقضايا الاستثمار.
زيادة عدد سياسات الاستثمار التي تثبت اتساقها مع الأهداف الإنمائية للدول الأعضاء	بين عام 1999 ونهاية عام 2022، نشر الأونكتاد 52 استعراضاً لسياسة الاستثمار، شملت 56 اقتصاداً في جميع أنحاء العالم، و20 تقريراً عن تنفيذ الاستعراضات. وأشار الاستعراض المستندي إلى تنفيذ 512 توصية. وقد نُفِّذ حوالي 40 في المائة منها بمساعدة تقنية مباشرة من الأونكتاد فيما. وتقدم أرمينيا مثالاً حديثاً (2019)، حيث أشار ممثل حكومي إلى أن استعراض سياسة الاستثمار الذي أجراه الأونكتاد ساعد أرمينيا على إجراء تحليل استراتيجي لوكالتها المعنية بتشجيع الاستثمار وإعادة تنظيمها بما يتماشى مع توصيات الاستعراض. كما أدرجت التقارير الاستشارية المنشورة في عام 2022 في مجال الاستثمار وتنمية المشاريع 34 توصية من المستوى الأول. ومع ذلك، لم تكن المعلومات المتعلقة باستخدامها، أو غير ذلك من النتائج، متاحة.
زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول الأعضاء المدعومة	بين عامي 2000 و2010 وعامي 2011 و2021، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنسبة 39 في المائة في جميع أنحاء العالم بينما زادت بنسبة 80 في المائة في 20 بلداً (TD/B/WP(86)/CRP.1، المرفق السابع) أجري بشأنها تقييم لمدى تنفيذ توصيات استعراض سياسات الاستثمار، على الرغم من عدم توافر معلومات تؤكد وجود صلات سببية لنسب ذلك إلى البرنامج الفرعي. وأفادت دراسة داخلية لشعبة الاستثمار والمشاريع في عام 2019 عن زيادة كبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المدعومة بعد مراجعة سياسة الاستثمار.
وضع قواعد واضحة وقابلة للتنبؤ (متعددة الأطراف وإقليمية) للتجارة والاستثمار	بحلول نهاية عام 2022، استخدم 143 بلداً توصيات الأونكتاد (أي إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة) بشأن إصلاح اتفاق الاستثمار الدولي (لإعادة) تصميم سياسات الاستثمار وبنود معاهدة اتفاقية الاستثمار الدولية.
تحسين سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الدول الأعضاء المدعومة	أشارت الأدلة المتناقلة إلى مساهمة المساعدة التقنية المقدمة من البرنامج الفرعي 2 في تحسين تيسير الأعمال التجارية. وذُكرت بنن وبوتان ومالي كأمثلة عن بلدان أصبحت فيها عمليات تسجيل الأعمال التجارية أسرع بكثير وأقل تعقيداً وكلفة. كما ساعد ذلك الفئات المحرومة، مثل النساء والفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً وأولئك الذين يعيشون في مواقع نائية، على الوصول إلى

(5) للاطلاع على المزيد من المعلومات عن كيفية تقييم الإنجازات الفعلية للبرنامج الفرعي 2، انظر مصفوفة نتائج التقييم (TD/B/WP(86)/CRP.1، المرفق الثاني).

النتائج المتوقعة	الإنجازات الفعلية
	الخدمات عبر الإنترنت.
تحسين سياسات ريادة الأعمال والشركات الصغرى والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول الأعضاء المدعومة	في عام 2022، كانت 10 بلدان تنفذ إطار سياسات ريادة الأعمال. ولم تكن البيانات متاحة بشكل منهجي في هذا الصدد، لكن الأدلة المتناقلة تشير إلى أن سيشيل اعتمدت استراتيجية وطنية لريادة الأعمال في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بينما كانت جنوب إفريقيا وأوغندا منكبة على وضع هذه الاستراتيجيات. وأخيراً، قبلت حكومة أنغولا تقريراً أعدّه الأونكتاد بناء على طلبه ليكون بمثابة دليل للاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال.
تحسين نشاط ريادة الأعمال والشركات الصغرى والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول الأعضاء المدعومة	لم يكن عدد الأعمال التجارية الجديدة المسجلة في إطار دعم البرنامج الفرعي 2 متاحاً[6]. وفي دراسة استقصائية داخلية أجرتها شعبة الاستثمار والمشاريع في عام 2022، أبلغت 67 في المائة من الأعمال التجارية عن نمو المبيعات في الأشهر الـ 12 التي تلت مشاركتها في حلقة عمل تدريبية حول ريادة الأعمال. وأشارت الدراسة الاستقصائية نفسها إلى أن متوسط الزيادة في خلق الشركات الصغرى والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لفرص العمل بلغ نسبة 33 في المائة. وكشفت العيّنة المؤلفة من 200 شركة صغرى وشركة صغيرة ومتوسطة الحجم شملتها الدراسة الاستقصائية، زيادة في عدد الموظفين من 493 إلى 654 موظفاً في فترة 12 شهراً.
زيادة نشاط المهاجرين في ريادة الأعمال في الدول الأعضاء المدعومة	كانت ثمة مؤشرات على وجود أنشطة ثنائية في إكوادور وأوغندا والأردن مع بيرو ورواندا ومنطقة الأنديز وشرق أفريقيا. ولم تجمّع بيانات منهجية، رغم أن المشاركين في دورات التدريب الإلكتروني في إكوادور وأوغندا أفادوا بأن الدورات كانت مفيدة.
زيادة نشاط النساء والشباب في ريادة الأعمال في الدول الأعضاء المدعومة	قدّمت الأدلة المتناقلة بعض المؤشرات على أثر ذلك على نشاط ريادة النساء والشباب للأعمال. ووفقاً لنتائج شعبة الاستثمار والمشاريع وتقارير الأثر لعام 2022، زاد عدد الشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا الأغذية الزراعية التي أسستها النساء زيادة كبير خلال العقدين الماضيين، ليس فقط في أمريكا الشمالية وآسيا، وإنما أيضاً في إفريقيا، بقيادة كينيا وجنوب إفريقيا. وزاد عدد المشاريع التي أسّستها النساء في بنن وبوتان وليسوتو والهند زيادة كبيرة.
الهدف المحدد 2: التحول إلى اقتصاد أكثر استدامة وقدرة على الصمود	
زيادة الوعي بالسلع والخدمات الصديقة للبيئة	أشار استعراض للوثائق والدراسات الاستقصائية والمشاورات مع أصحاب المصلحة إلى أن المنتجات والخدمات التي يوفرها البرنامج الفرعي 2 تعمل على زيادة الوعي في هذا الصدد. وتحقّقت أبرز الإنجازات من خلال مبادرات مثل الشراكات بشأن المناطق الاقتصادية الخاصة، التي تغطي حوالي 000 7 منطقة اقتصادية خاصة موزعة على 140 دولة، ومنصات تنظيم التمويل المستدام لـ 35 دولة، وهو ما يمثل 93 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ومن بين 67 بورصة تملك مبادئ توجيهية مكتوبة بشأن تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة، تشير 52 بورصة إلى مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة (78 في المائة). ومن المسلّم به على نطاق واسع أن هذه المبادرات تؤدي دوراً مهماً في تعزيز الاستدامة.
تعزيز قدرة الاقتصادات على الصمود أمام التجارة	اعتمد/نفّذ ثلاثة وثلاثون بلداً سياسات تهدف إلى بناء قطاع للشركات الصغرى والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم قادر على الصمود وعلى المنافسة.
فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي وانبعاثات غازات الدفيئة	اعتمدت تسع وثلاثون دولة عضواً (في المجموع) استراتيجيات وأدوات تمويل الأونكتاد لدعم تحقيق الأهداف المناخية والبيئية لخطة عام 2030 بحلول عام 2022.
إنشاء/تطوير البنية التحتية للمحاسبة والإبلاغ فيما يتعلق بالأعمال المستدامة	بتيسير من شعبة الاستثمار والمشاريع، أنشئت، في عام 2022، شراكتان إقليميتان مهمتان تضمّان 50 عضواً من 26 دولة في إفريقيا و29 عضواً من 14 دولة في أمريكا اللاتينية، ويجري حالياً إنشاء شراكتين أخريين في آسيا وداخل دول مجلس التعاون الخليجي. وأشارت دراسة أُجريت عام 2019[7] إلى أن 325 شركة باشرت التفكير، بعد الحصول على المساعدة التقنية من الأونكتاد، في تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة باستخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
الهدف المحدد 3: التحوّل في سبل تمويل التنمية	
سد الفجوة التمويلية التي تحول دون تحقيق أهداف	وقّع المبادرة 31 مستثمراً مؤسسياً و381 شركة عائلية من أجل التنمية المستدامة. ولا تتاح أي

(6) غير أن الأدلة المتناقلة التي استُمدت من دراسات حالات إفرادية معزولة تشير إلى زيادة في تسجيلات الأعمال التجارية. وعلى سبيل المثال، سُجلت زيادة بنسبة 91 في المائة في بنين وزيادة بنسبة 13 في المائة في السلفادور بين عامي 2020 و2021.

(7) الأونكتاد، 2020، مصفوفة التنفيذ المباشر – تعزيز إصلاحات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة (منشورات الأمم المتحدة، جنيف).

النتائج المتوقعة	*الإنجازات الفعلية*
التنمية المستدامة	معلومات بشأن الاستثمار.
الهدف المحدد 4: تحول تعددية الأطراف	
تحسين نظام الاستثمار العالمي	أبلغ أربعمائة وواحد من أصحاب المصلحة عن إدماج المبادئ والإرشادات والأدوات التي وضعها البرنامج الفرعي في أنشطته عام 2022. وبحلول نهاية عام 2022، استخدم 143 بلداً توصيات الأونكتاد (أي إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة) بشأن إصلاح اتفاق الاستثمار الدولي (لإعادة) تصميم سياسات الاستثمار وبنود معاهدة اتفاقية الاستثمار الدولية.

المصدر: مأخوذ من المصادر المتعددة لشعبة الاستثمار والمشاريع.

29- وتبين الأدلّة المقارنة أن كل من *تقرير الاستثمار العالمي*، والمنتدى العالمي للاستثمار، وشبكة الاستثمار العالمية (القائمة البريدية)، والمساعدة التقنية المقدمة من البرنامج الفرعي 2، أسهم في تعزيز فهم القضايا الناشئة المتعلقة بقضايا الاستثمار والتنمية. وكما يبين الجدول 3، فإن *تقرير الاستثمار العالمي* يحظى بتقدير كبير من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة والأكاديميين بوصفه مصدر معلومات موثوق ومحدّث. وأسهمت استعراضات سياسات الاستثمار للبرنامج الفرعي 2 والجهود المبذولة لمواءمة النظم والقواعد في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التنقل، على قدم المساواة، داخل بيئة استثمارية معقدة. وتزايد عدد المشاركين، بمن فيهم رؤساء الدول في المنتدى العالمي للاستثمار، يدل على مدى أهمية المنتدى بالنسبة للدول الأعضاء.

30- وبالإضافة إلى ذلك، توجد أدلة واضحة على فائدة قواعد البيانات والأدوات التي استحدثها البرنامج الفرعي 2. وعلى سبيل المثال، تعتبر قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر أشمل قاعدة بيانات من نوعها وأكثر قواعد بيانات الأونكتاد زيارة. ويعدّ مرصد اتجاهات الاستثمار العالمية (بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر المجمّعة صدرت ثلاث مرات في عام 2019 وخمس مرات في عام 2020 ومرتين في عام 2021) مفيداً لتحديث سياسات جذب الاستثمارات التي تتماشى مع أولويات أهداف التنمية المستدامة.

31- وتبين تقارير الميزانية البرنامجية أن العدد الإجمالي لأصحاب المصلحة الذين يدمِجون في أنشطتهم أدوات الأونكتاد للاستثمار من أجل التنمية المستدامة التي وضعها البرنامج الفرعي ازداد باطراد بمرور الوقت، وانتقل من 297 صاحب مصلحة في عام 2019 إلى 392 صاحب مصلحة في عام 2021.

32- وساهم البرنامج الفرعي 2 أيضاً في خفض النفقات الإدارية غير المباشرة التي تتحملها الأعمال التجارية. فعلى سبيل المثال، خفّضت النظم الإلكترونية هذه التكاليف بنسبة 68 في المائة في كينيا[8]. وبعد تنفيذ التسجيل الإلكتروني في بنن، زادت تسجيلات الأعمال التجارية بنسبة 91 في المائة في الفترة من عام 2020 إلى عام 2021[9].

33- ويمكن أيضاً إبراز نتائج مخرجات البرنامج الفرعي 2 في مدى تأييد التوصيات وتنفيذها. فبحلول عام 2019 مثلاً، أظهر 16 بلداً أُعدّت بشأنه تقارير عن تنفيذ استعراض سياسات الاستثمار أن هذه البلدان نفذت، إلى حد ما، ما لا يقل عن 80 في المائة من التوصيات الواردة في استعراضاتها[10].

(8) التقارير المتعلقة بنتائج وآثار شعبة الاستثمار والمشاريع، 2020.

(9) التقارير المتعلقة بنتائج وآثار شعبة الاستثمار والمشاريع، 2022.

(10) التقارير المتعلقة بنتائج وآثار شعبة الاستثمار والمشاريع، 2019.

34- وثمة نتيجة أخرى تتمثل في تعزيز القدرة على صياغة وتنفيذ اتفاقات الاستثمار الدولية، بالنظر إلى بعدها الإنمائي. ويمكن إيجاد أدلّة على تحقيق هذه النتيجة في التقارير المتعلقة بنتائج وأثر شعبة الاستثمار والمشاريع، وكذا في تقارير الميزانية البرنامجية. ففي عام 2019 مثلاً، تضمن 82 في المائة من المعاهدات المبرمة في ذلك العام ما لا يقل عن تسع خصائص إصلاحية تتماشى مع توجيهات الأونكتاد بشأن سياسات الاستثمار (بما في ذلك الحفاظ على الحق في التنظيم من أجل تحقيق أهداف سياسية ترتكز على التنمية المستدامة)، بينما لم تكن تتضمنها أي معاهدة مبرمة في عام 2000[(11)].

35- وفي حين أن تقارير البرنامج الفرعي 2 لا تشير دائماً إلى أي مدى تسهم أنشطته في تحسين القدرات، فإن فائدة هذه الأنشطة تتجلى بوضوح من خلال زيادة المشاركة بمرور الوقت. وعلى سبيل المثال، ارتفع عدد البورصات الأعضاء في مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة من 87 بورصة في عام 2019 إلى 114 بورصة في عام 2022. وارتفع عدد موقعي تعهد استدامة الشركات العائلية، الذي يعكس التزام أصحاب المصلحة، من 200 موقع في عام 2020 إلى 344 موقعاً في عام 2021. وأظهرت التقييمات التي أجريت في نهاية كل نشاط تدريبي لبرنامج إمبريتيك تقديراً ثابتاً للتدريب من معظم المشاركين (أكثر من 90 في المائة منهم) الذين قيموا حلقة العمل بأنها "ممتازة". كما نشرت التقارير أمثلة على قدرة المشاركين على تطبيق المعارف المكتسبة. ففي أنغولا، مثلاً، أبلغت نسبة كبيرة من المشاركين (85 في المائة) عن نمو مبيعاتهم بعد مشاركتهم في حلقات عمل برنامج إمبريتيك. وإجمالاً، قدّم الاستعراض المستندي أدلة كافية تشير إلى أن البرنامج الفرعي 2 يحقق نتائجه المتوقعة بفعالية. وتعزّز ذلك بدرجة أكبر في الدراسة الاستقصائية التقييمية التي منح فيها المشاركون درجة عالية للنتائج التي تحققت بفضل البرنامج الفرعي (الشكل 5).

الشكل 5

تصنيف النتائج التي تحققت بفضل البرنامج الفرعي 2

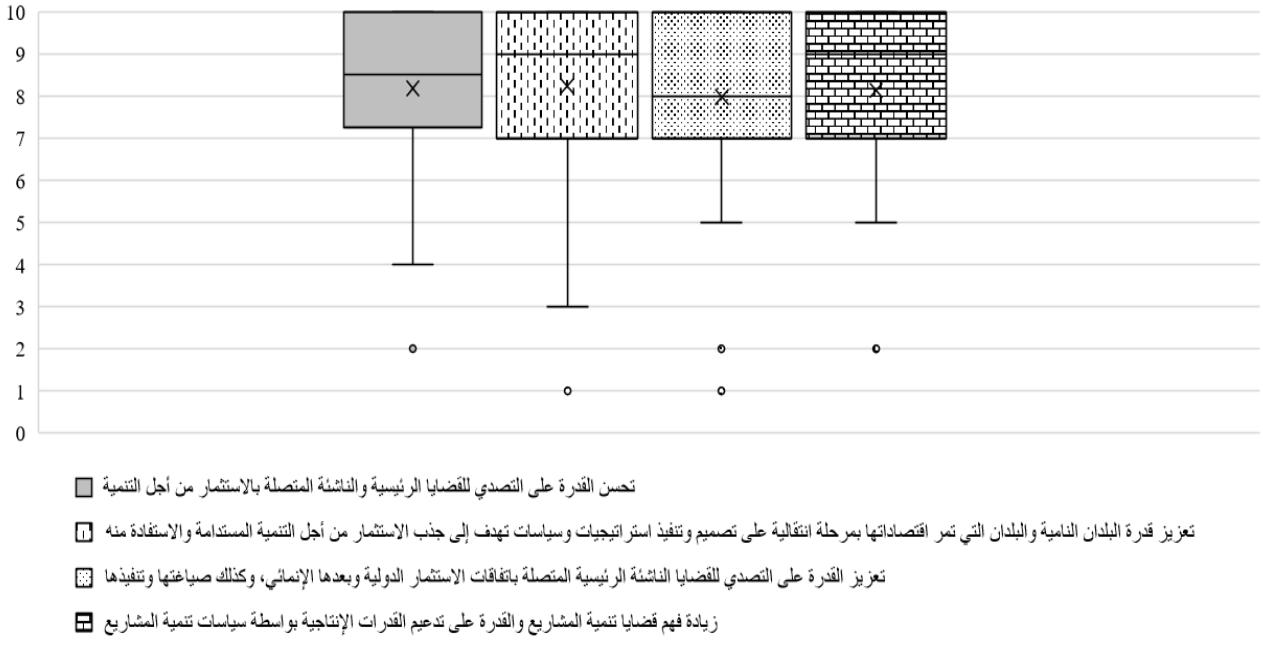

المصدر: الدراسة الاستقصائية التقييمية.

ملاحظات: السلم، 0-10

(11) A/75/6 (Sect. 12).

36- ويبدو أن البرنامج الفرعي 2 أسهم أيضاً في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة وجذب المزيد منها بما يتماشى مع الأولويات الإنمائية للبلدان. وبين عامي 2002 و2011، وعامي 2012 و2021، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بنسبة 31 في المائة في جميع أنحاء العالم، بينما ارتفعت بنسبة 51 في المائة في البلدان الـ 19 التي أجري بشأنها تقييم فيما يتعلق بتنفيذ توصيات استعراض سياسات الاستثمار[12].

37- وأظهرت شعبة الاستثمار والمشاريع مرونتها ووعيها فيما يتعلق بتغير المشاهد من خلال تجاوز إطار الاستثمار التقليدي وأخذ العديد من المبادرات، مثل تلك التي تهدف إلى تعزيز معايير المحاسبة المستدامة، والتي تشمل رأس المال المخاطر والصناديق الخضراء، والعمل مع البورصات. وتُقرّ هذه المبادرات بضرورة معالجة الاتجاهات الجديدة وكذا بأهمية إشراك القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

38- وأحد مجالات التحسين التي حدّدتها التقييمات السابقة تمثل في نقص الأطر الاستراتيجية ونظم الرصد القائمة لقياس التقدم المحرز في النتائج على نطاق الأونكتاد ككل[13]. واتّخذت شعبة الاستثمار والمشاريع خطوات مهمة لمعالجة هذه المسألة وباتت تصدر تقارير سنوية عن النتائج، على الرغم من الحاجة إلى تنقيح العديد من المؤشرات المبلغ عنها (مثل تتبع نتائج محددة في مجال السياسات، وإنشاء مشاريع تجارية، والقيام باستثمارات مستدامة، وخلق فرص عمل، وما إلى ذلك).

39- وفي حين يظل *تقرير الاستثمار العالمي* والمنتدى العالمي للاستثمار يشكلان منتجين رئيسيين لشعبة الاستثمار والمشاريع والأونكتاد، فإن المشاورات التي أجراها أصحاب المصلحة تشير إلى أن الشعبة سيكون لها تأثير أكبر على أرض الواقع من خلال زيادة المساعدة التقنية المباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ أصحاب المصلحة أنه ينبغي للشعبة أن تضمن احتفاظ قواعد البيانات، مثل تلك المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، بالقدرة على المنافسة، في ظل ظهور منظمات أخرى تقدم هذه المعلومات. ولأن الشعبة لا تستطيع حالياً تلبية سوى نصف طلبات التعاون التقني التي تتلقاها، فقد خلص التقييم إلى ضرورة أن يبحث الأونكتاد خيارات مثل (أ) تعبئة موارد إضافية خارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي 2، و(ب) إجراء استعراض للحافظة لتحديد الوتيرة المناسبة لمختلف المنتجات، و(ج) دراسة الأثر لإثبات ما تجنيه الدول الأعضاء من فوائد على المدى الطويل.

40- وإجمالاً، خلص التقييم إلى أن البرنامج الفرعي 2 يساهم بشكل كبير في تحقيق نتائجه المتوقعة، رغم أنه لا يمكن تحديد حجم مساهماته كمياً دون إجراء دراسات محددة الهدف.

دال- الشراكات والاتساق

41- الشراكات مهمة جداً لنجاح الأونكتاد بسبب وجوده المحدود في الميدان. ويتضمن المرفق الثاني عشر (TD/B/WP(86)/CRP.1)، الذي يقدم لمحة عامة عن شراكات شعبة الاستثمار والمشاريع، قائمة بـ 288 شراكة رسمية تمس جميع جوانب ومسارات عمل ومستويات استراتيجيتها وعملياتها[14]. وتوفر الأدلة المقارنة مؤشرات واضحة على مدى اتساع نطاق الشراكات التي نجح البرنامج الفرعي 2 في

(12) التقارير المتعلقة بنتائج وآثار شعبة الاستثمار والمشاريع، 2022.

(13) الوثيقة TD/B/WP/299/Add.1 (تقرير تجميعي، 2019)؛ شبكة تقييم أداء المنظمات متعددة الأطراف (شبكة موبان)، 2020، *مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقييم الأداء لعام 2019*؛ والوثيقة E/AC.51/2015/4 (تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية). وعلى سبيل المثال، خلص تقييم أجرته شبكة موبان على نطاق الأونكتاد في عام 2019 إلى وجود فارق في الممارسة العملية بين نظم جمع البيانات وجمع البيانات نفسها والقدرة على استخدام بيانات الرصد بشكل هادف وإلى عدم اتباع نهج شامل لتتبع الأداء وتحديد الأداء الضعيف والإشراف على الانحرافات عن النتائج المتوخاة.

(14) لوحظ أن بعض هذه الشراكات خاملة أو منتهية الصلاحية.

الاعتماد عليها، لا سيما مع شركاء الأمم المتحدة غير التقليديين، مثل الأوساط الأكاديمية، وأسواق الأوراق المالية، ومجالس معايير المحاسبة، والشبكات، والمنظمات الإقليمية، والمستثمرين، ومنظمات الأعمال التجارية، لتوسيع نطاق عمله. بيد أنه بالنظر إلى اتساع نطاق هذه الشراكات ومحدودية الموارد المتاحة للبرنامج الفرعي، أبلغ أصحاب المصلحة عما يعترض تعميق العلاقات من تحديات، إذ شعروا أن التواصل غالباً ما يكون أحادي الاتجاه وأن الشراكة ليست فعالة بما يكفي لتحقيق تعاون حقيقي. ولاحظ ممثلو الدول الأعضاء في جنيف على وجه الخصوص أنه على الرغم من انطباعهم العام الجيد بشأن عمل الشعبة جيدة، فإن مشاركتهم في شعبة الاستثمار والمشاريع محدودة مقارنة بباقي شعب الأونكتاد. وأعرب العديد من أصحاب المصلحة أيضاً عن حاجة شعبة الاستثمار والمشاريع إلى التوعية بعملهم ونشر معلومات عنه في صفوف المندوبين وأصحاب المصلحة.

42- وقد أشارت التقييمات السابقة إلى ضرورة تحسين التنسيق بين الشُّعب[15]. فعلى سبيل المثال، خلص التقييم الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف (شبكة موبان) لعام 2019 لركيزة التعاون التقني للأونكتاد إلى أن النهج اللامركزي المتبع إزاء تنفيذ التعاون التقني يعوق التنسيق الاستراتيجي الداخلي والخارجي. ووفقاً لما ذكره المخبرون الرئيسيون، لا يزال التشاور والتنفيذ المشترك يشكلان تحدياً إلى حد ما بسبب الحوافز والثقافة السائدة داخل الأونكتاد ومنظومة الأمم المتحدة نفسها.

43- وفي المقابل، أشارت عمليات تقييم المشاريع إلى أن البرنامج الفرعي 2 نجح في الاستفادة من الشراكات للجمع بين أصحاب المصلحة المعنيين. فعلى سبيل المثال، ذكر تقييم لمشروع يرمي إلى دعم اتفاق التجارة الحرة القاري الأفريقي أن المشروع يقوم على الشراكة ويعزّز الاتصال الداخلي والتوعية بين أصحاب المصلحة، وإن أشار أيضاً إلى بعض التباينات: ففحين نجح المشروع في الاستفادة من الشراكات مع اللجان الاقتصادية الإقليمية (معدل نجاح 73 في المائة)، نجح بشكل أقل في الاستفادة من الشراكات مع منظمات المجتمع المدني (59 في المائة).

44- وعموماً، خلص التقييم إلى استفادة متباينة من الشراكات. وكانت شعبة الاستثمار والمشاريع أكثر نجاحاً في الاستفادة من الشراكات الخارجية منها من الشراكات الداخلية. كما أنها كانت أكثر نجاحاً في توسيع نطاق الشراكات بدلاً من تعميقها.

هاء- الأثر والاستدامة

45- يشير الأثر إلى مدى تحقيق أهداف مرتبطة بالفوائد الطويلة الأجل بالنسبة للمستفيدين المستهدفين، بما في ذلك التحولات المؤسسية والسياساتية والاجتماعية. وذكر تقييم البرنامج الفرعي 2 لعام 2014 أن شعبة الاستثمار والمشاريع لا تُبلّغ ربما عن كل آثارها، لكنه لم يحدد هذه الآثار. كما لم تتمكن تقييمات مشاريع البرنامج الفرعي 2 في السنوات الثلاث الأخيرة من تقييم الآثار لأنها أجريت بعيد تنفيذ المشروع. وعلى سبيل المثال، أشار التقييم الخارجي الذي أُجري عام 2023 للشراكة بين مملكة هولندا والأونكتاد إلى أن "أنشطة شعبة الاستثمار والمشاريع تساهم في جميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، مع تركيز خاص على أقل البلدان نمواً"، ومع ذلك "لم يتمكن التقييم من تقدير احتمال التأثير، بالنظر إلى أن الأنشطة المموّلة من الشراكة كانت لا تزال جارية عندما بدأ هذا التقييم". وهكذا، لم يجد التقييم أي معلومات أساسية عن الآثار في الاستعراض المستندي.

46- وفي حين تقدم الشعبة تقارير سنوية بشأن النتائج والآثار، فإن هذه التقارير لا يمكنها أن تتيح بطبيعتها سوى معلومات عن النتائج (لأنه ثمة حاجة إلى إطار زمني أطول بكثير لمراقبة الآثار). وشمل

(15) الوثيقة TD/B/WP/299/Add.1؛ شبكة موبان، 2020؛ E/AC.51/2015/4.

الاستعراض المستندي دراسة واحدة فقط أجراها الأونكتاد في عام 2019 لبحث أثر البرنامج الفرعي[16]. وكما يبين الشكل 16 الوارد في المرفق السابع (TD/B/WP(86)/CRP.1)، خلصت الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة قبل استعراضات سياسات الاستثمار وبعدها كانت أعلى في البلدان المستفيدة. وتفيد التقارير بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة زادت بمعدل أعلى بكثير في البلدان المستفيدة مقارنة بالبلدان الأخرى.

47- وفي حين لا يوجد دليل مباشر على أثر مسارات العمل الأخرى، فإن الاستعراض المستندي وكذلك الدراسات الاستقصائية والمشاورات مع أصحاب المصلحة تشير إلى أن البرنامج الفرعي 2 قد يؤثر من خلال ما يضطلع به من عمل، مثل ذلك المتعلق بالتغييرات السياساتية والإصلاحات القانونية (ارتفاع معدلات تنفيذ التوصيات الواردة في استعراضات سياسات الاستثمار). وتفيد التقارير بأنه استخدم نحو 140 بلداً وكياناً، بما في ذلك منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، توصيات البرنامج الفرعي 2 بشأن إصلاحات اتفاق الاستثمار الدولي (لإعادة) تصميم سياسات الاستثمار وأحكام معاهدات اتفاق الاستثمار الدولي. وقد استخدم إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة أكثر من 160 بلداً وتجمعاً إقليمياً لتيسير وضع سياسات استثمارية حديثة على الصعيدين الوطني والدولي.

48- وقد عززت مبادرات، مثل استعراض معاهدات الاستثمار الثنائية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأداة تسريع إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، قدرة الدول الأعضاء على تقييم الثغرات والمخاطر. ويظهر اعتماد نيجيريا لمعاهدة استثمار ثنائية نموذجية جديدة، تمشياً مع توصيات مسرعة الأعمال، التقدم المحرز في التأثير على إصلاحات سياسة الاستثمار.

49- ويحظى *تقرير الاستثمار العالمي* باعتراف واسع لما يتضمنه من رؤى ثاقبة بشأن اتجاهات الاستثمار العالمية، لا سيما في الاستثمارات المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة والتمويل الأخضر. وأشارت بلدان، مثل جمهورية إيران الإسلامية وبيرو وإسبانيا وجمهورية كوريا، إلى فائدة البيانات الواردة في التقرير وتجليات السياسات (انظر TD/B/WP(86)/CRP.1، المرفق الثامن).

50- وأدى الدعم المقدم من الأونكتاد لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والمتفاوضين بشأن حقوق الملكية الفكرية إلى وضع أحكام تعزز اتساق السياسات والتعاون الإقليمي. وأسفرت المساعدة المقدمة إلى جماعة شرق أفريقيا عن اعتماد أطر إقليمية لإنتاج المضادات الحيوية الأساسية وتبادل المعلومات.

51- وقد ساعدت مشاريع، مثل الشراكات المتعلقة بالمناطق الاقتصادية الخاصة والمرصد العالمي للتمويل المستدام، على وضع استراتيجيات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

52- ويتعاون البرنامج الفرعي 2 حالياً مع 67 بورصة لتعزيز الكشف عن البيانات البيئية والاجتماعية والإدارية (14 منها فقط فعلت ذلك عندما شرعت مبادرة البورصات المستدامة في تشجيع البورصات على القيام بذلك في عام 2015). ولهذا العمل تأثير محتمل هائل على إشراك القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ووفقاً للدراسة الاستقصائية التاسعة للاستدامة التي أجراها الاتحاد العالمي للبورصات، "أشارت 73 في المائة من البورصات المجيبة إلى أنها اتبعت توصيات مبادرة [الأمم المتحدة] لأسواق الأوراق المالية المستدامة وشاركت في الأهداف 5 و8 و12 و13 و17، مما يمثل زيادة بنسبة 57 في المائة مقارنة بالسنة المنقضية". ومازال يتعين دراسة نتائج هذا العمل.

53- وأشار الاستعراض المستندي إلى أن الأونكتاد قام، في إطار مشروع تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبالتعاون مع شبكته المكونة من 41 مركزاً وطنياً تابعاً لبرنامج إمبريتيك، بتدريب أكثر

(16) الأونكتاد، 2020.

من 090 1 رائد أعمال ومدرباً من 30 بلداً في الفترة 2020–2022. وبعد التدريب، أطلق 64,5 في المائة من المشاركين مشروعاً تجارياً جديداً، وارتفعت أرقام أعمال 64,5 في المائة من الشركات، ورفعت الشركات من عدد موظفيها بنسبة 51,6 في المائة، ورفعت 80 في المائة من الشركات من أرباحها الشخصية.

54- ويمكن قياس استدامة نتائج البرنامج الفرعي استناداً إلى تحليل لكيفية وضع هذه التدخلات ضمن استراتيجيات تنظيمية أوسع نطاقاً وإدماجها في الهيكل التنظيمي. وخلص التقييم إلى أن الاستخدام المكثف للشبكات والشراكات في جميع مسارات العمل يشكّل استراتيجية فعالة لإدماج الاستدامة. ومما لا شك فيه أن تعاون البرنامج الفرعي 2 مع المؤسسات الأكاديمية، ومجالس المعايير، والشبكات الخاصة بمجالات محددة، وأسواق الأوراق المالية، والمستثمرين، ومنظمات الأعمال التجارية سمح بإدماج الاستدامة في تدخلاته.

55- وأكثر عائق أمام الاستدامة تواتر ذكره يتمثل في عدم القدرة على دعم المتابعة التي كثيراً ما كانت يتعذر القيام بها بسبب قيود الموارد وضعف التمويل من خارج الميزانية. وذكرت عدة تقييمات سابقة أنه على الرغم من تنفيذ أنشطة بناء القدرات على النحو المقرر، قد لا تكون نتائجها المرجوة مستدامة دون مساعدة المتابعة. فعلى سبيل المثال، خلص تقييم مشروع تطوير مشاريع أهداف التنمية المستدامة القابلة للتمويل إلى أنه على الرغم من تحسن معرفة المستفيدين بأهداف التنمية المستدامة وفهمهم لها، لا يوجد دليل على امتلاك وكالات ترويج الاستثمار القدرة التشغيلية على إعداد وتقديم مقترحات مشاريع أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، لا يجري استخدام الأدوات التي ينتجها المشروع. كما أشار تقييم شبكة موبان لعام 2019 إلى ضرورة جمع الأموال على نحو أكثر منهجية واستهدافاً لأن الموارد المحدودة تمنع الأونكتاد من دعم المتابعة بما يكفي.

56- وإجمالاً، ولئن كان من الواضح أن عمل البرنامج الفرعي 2 يحدث أثراً، فإنه لا يمكن تقييم مداه لعدم وجود بيانات شاملة. ويساعد استخدام الشبكات والشراكات شعبة الاستثمار والمشاريع على تجاوز بعض تحديات الاستدامة المرتبطة بنقص الموارد الكافية.

واو- حقوق الإنسان ونوع الجنس والشمول والإنصاف

57- تحسّن تمثيل الإناث بين موظفي فئة الخدمات العامة والفئة الفنية لشعبة الاستثمار والمشاريع من 41 في المائة في عام 2018 إلى 49 في المائة في عام 2022. وسجلت التحسينات بالأساس في الرتب الفنية المبتدئة (من فاء-2 إلى فاء-4).

58- وأشارت التقييمات السابقة إلى أن البرنامج الفرعي 2 كان بطيئاً في تعميم مراعاة حقوق الإنسان ونوع الجنس والشمول والإنصاف في برامجه. وأظهر الاستعراض المستندي أنه بُذلت بعض الجهود لزيادة الاستجابة الجنسانية. فعلى سبيل المثال، يستكشف *تقرير الاستثمار العالمي* البعد الجنساني لمواضيعه الرئيسية ويحلل سياسات الاستثمار من منظور جنساني. وسمح إدماج المنظور الجنساني في المنتدى العالمي للاستثمار والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس في إحصاءات الأونكتاد المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية بإجراء مناقشات مع أصحاب المصلحة المعنيين[17]. وأكّد تحليل وثائق أخرى تسجيل زيادة في الوعي والعمل في هذا الصدد.

59- وعلى سبيل المثال، أظهر تحليل لتواتر الكلمات يرمي إلى تعداد مرات استخدام كلمة "نوع الجنس" في تقارير النتائج والآثار أن التقارير الصادرة بين عامي 2018 و2020 نادراً ما استخدمت هذه

(17) الوثيقة TD/B/WP/299/Add.1.

الكلمة للإشارة إلى تنفيذ البرنامج، مع إشارات قليلة إلى نوع الجنس في مشاريع شعبة الاستثمار والمشاريع[18]. وفي المقابل، توجد إشارات أكثر بكثير إلى دمج نوع الجنس في مشاريع مختلفة في الفترة 2021–2022. ومنشورات البرنامج الفرعي 2 التي تستهدف على وجه التحديد إدماج المنظور الجنساني والإشارات إلى مساهمة منتجات البرامج الفرعية في تحقيق المساواة بين الجنسين ساعدت أصحاب المصلحة المعنيين على تطبيق المنظور الجنساني في عملهم (مثل المؤسسات المتعددة الجنسيات ونقل السياسات والممارسات الجنسانية على المستوى الدولي، وقاعدة البيانات المشتركة بين المؤسسة المالية الدولية والبورصة المستدامة التي تتعقب المساواة بين الجنسين في مجالس إدارة الشركات في جميع أنحاء العالم، على التوالي).

60- وعلاوة على ذلك، لم يُشَر صراحة إلى رصد محدد للأنشطة من منظور جنساني في التقارير المتعلقة بالنتائج والأثر أو الإنجازات المتوقعة للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 2018–2019 (A/72/6 (Sect.12)). ومع ذلك، يتضمن إطار النتائج الداخلي الحالي للشعبة إشارة واضحة إلى "إدماج النساء والشباب" كنتيجة فورية، ويبين أن العديد من مؤشرات أداء النتائج مصنفة حسب نوع الجنس، مما ييسر تعزيز الإبلاغ من منظور جنساني.

61- ويظهر تحليل المقابلات والدراسات الاستقصائية ردود فعل متباينة من أصحاب المصلحة فيما يتعلق بإدماج نوع الجنس والإنصاف. وفي حين أشار العديد ممّن أجريت معهم مقابلات إلى أمثلة إيجابية لإدماج المنظور الجنساني، أشار آخرون إلى وجود تحديات في تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتوازن بين الجنسين (مثل الشروط التي تعوق التطوير الوظيفي وتخلق تحديات فيما يتعلق بإدارة حالات الإحباط وإيجاد الخبرة المناسبة). ولاحظ آخرون إحراز المزيد من النجاح في إدماج المنظور الجنساني بفضل توظيف خبراء في الشؤون الجنسانية واستخدام الأدوات التي استحدثها الأونكتاد بمرور السنين. وعموماً، خلص التقييم إلى وجود ما يدلّ على إحراز تقدم في إدماج المنظور الجنساني. بيد أنه خلص أيضاً إلى وجود مجال لإحراز المزيد في هذا الصدد.

62- وخلص التقييم إلى ضعف الجهود المبذولة لإدماج القضايا الأخرى المتعلقة بالإنصاف والشمول مثل تلك المتعلقة بالإعاقة، وإن وُجدت بعض الاستثناءات (مثل عمل البرنامج الفرعي مع أسواق الأوراق المالية بشأن تشجيع الاستثمار البيئي والاجتماعي والإداري، وإطار سياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة الذي يروج لمبادئ متسقة مع حقوق الإنسان، وحزمة إصلاح نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، ومسرّع الإصلاحات الذي يوصي بإدراج الاستثناءات لحماية حقوق الإنسان). كما يعمل برنامج تيسير الأعمال التجارية على تسهيل عمليات التنظيم. ونظم البرنامج الفرعي 2 أيضاً دورات تدريبية تستهدف على وجه التحديد المهاجرين والأشخاص ذوي الإلمام المنخفض بالقراءة والكتابة والمزارعين في المناطق النائية، وتسهم في تعزيز حقوق الإنسان والإنصاف والشمول. وعموماً، أشارت مشاورات أصحاب المصلحة إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود وتوفير توجيهات محددة لتعميم هذه القضايا في عمل شعبة الاستثمار والمشاريع.

(18) 33 في المائة (2018، 2019) و46 في المائة (2020) من المرات التي ظهرت فيها كلمة نوع الجنس في هذا التقرير، كانت ضمن اقتباسات هدف التنمية المستدامة (على سبيل المثال، "الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، الغاية ب: وضع أطر سياساتية سليمة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني" (التقارير المتعلقة بنتائج واثر شعبة الاستثمار والمشاريع، 2019).

خامساً- استنتاجات

63- **الأهمية**. يخلص التقييم إلى أن عمل البرنامج الفرعي 2 لا يزال وثيق الصلة بولايات الأونكتاد وأهداف التنمية المستدامة ومتسقاً تماماً مع الأولويات الاستراتيجية للأونكتاد. وتتماشى استراتيجية البرنامج الفرعي 2 وعملياته الخاصة بالإبلاغ تمشياً جيداً مع نيروبي مافيكيانو وعهد بريدجتاون وخطة عام 2030. وهناك طلب كبير على منتجات وخدمات البرنامج الفرعي 2، مما يدلّ كذلك على أهميتها بالنسبة لاحتياجات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

64- **الكفاءة**. على غرار التقييمات السابقة، يتضح أن البرنامج الفرعي 2 يستخدم موارده بكفاءة. ويبين تحليل النفقات أن تكاليف التوظيف تشكل جزءاً كبيراً، وهو أمر عاد بالنسبة لمثل هذا النوع من البرامج. وقد دأب البرنامج الفرعي 2 على تحقيق منجزاته المقررة، وكثيراً ما تجاوز التوقعات. وتؤكد بيانات ما بعد التدريب ومشاورات أصحاب المصلحة مستوى رضا عالياً عن كفاءة ونوعية المنجزات المستهدفة للبرنامج الفرعي 2. كما تمكن البرنامج الفرعي 2 بفضل شراكاته وشبكاته من إنجاز عمله بكفاءة وعلى نطاق واسع. وفي حين يوجد مجال لتحسين رصد التقدم المحرز وتتبعه، فإن البرنامج الفرعي 2 قد أدار موارده بكفاءة لتحقيق النتائج المرجوة بوجه عام.

65- **الفعالية**. عموماً، كان البرنامج الفرعي 2 فعالاً في تحقيق نتائجه المتوقعة. وساهمت أنشطة البرنامج الفرعي 2 ونواتجه في تعزيز فهم اتجاهات الاستثمار، وتحسين سياسات الاستثمار، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بما يتماشى مع الأولويات الإنمائية. وقد استُخدمت منشوراته البحثية وقواعد بياناته وأدواته على نطاق واسع واعترفت بها الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة لفائدتها. وقد اعتمدت الدول الأعضاء توصيات البرنامج الفرعي 2 وأطره ونفذتها لصياغة سياساتها وممارساتها. كما أسفرت أنشطة البرنامج الفرعي 2 لبناء القدرات عن زيادة المعرفة بالمهارات المكتسبة وتطبيقها. وقد كانت شراكات البرنامج الفرعي 2 وشبكاته وجهوده الرامية إلى وضع المعايير مفيدة، وأيضاً مهمة جداً في مساعدته على التكيف مع المشهد الاستثماري المتغير. وفي حين توجد مجالات قليلة يتعين تحسينها، مثل تتبع التقدم المحرز في النتائج ورصد الأداء، فإن البرنامج الفرعي 2 كان فعالاً في تحقيق النواتج والنتائج المتوخاة.

66- **الشراكات والاتساق**. حقق البرنامج الفرعي 2 نجاحاً كبيراً في الاستفادة من الشراكات الخارجية لجمع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما أولئك الذين يُعتبَرون غير تقليديين بالنسبة لمعظم منظمات الأمم المتحدة. ونطاق هذه الشراكات كبير جداً ومثير للإعجاب. ومع ذلك، هناك مجال لزيادة تعميق هذه الشراكات. كما يمكن زيادة تعزيز التعاون الداخلي داخل الأونكتاد وفيما بين كيانات الأمم المتحدة الأخرى (على سبيل المثال، في المجالات التي ستستفيد من نظرة أكثر تكاملاً/شمولاً أو لتوسيع نطاق عمل شعبة الاستثمار والمشاريع ليتجاوز شركاءها التقليديين).

67- **الآثار والاستدامة**. أثر البرنامج الفرعي 2 واضح من خلال التغيير الدائم في السياسات، والإصلاح القانوني، ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشير المعدلات العالية لتنفيذ التوصيات الواردة في استعراضات سياسات الاستثمار إلى أهمية وفعالية تدخلات البرنامج الفرعي 2. وبالإضافة إلى ذلك، نجح البرنامج الفرعي 2 في تعزيز ملكية الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة، كما يتضح من عمله المتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وهكذا، فإن عمل البرنامج الفرعي 2 يخلف آثاراً كبيرة من خلال التغييرات السياسية الدائمة، والإصلاحات القانونية، والتعاون التقني، والشراكات، والشبكات. وعلاوة على ذلك، ساعدت المبادرات العالمية مثل الشراكات بشأن المناطق الاقتصادية الخاصة والمرصد العالمي للتمويل المستدام، وعمليات التعاون، مثل تلك الجارية مع أسواق الأوراق المالية، من خلال مبادرة أسواق

الأوراق المالية المستدامة، على وضع استراتيجيات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومع ذلك، ونظراً لعدم وجود بيانات شاملة، لا يمكن تقييم المدى الكامل لتأثيرها.

68- **حقوق الإنسان ونوع الجنس والشمول والإنصاف.** يخلص التقييم إلى أنه في حين اتخذت شعبة الاستثمار والمشاريع خطوات مهمة لإدماج المنظور الجنساني، يوجد مجال لتحسين التركيز الصريح على إدماج المنظور الجنساني واعتماد نهج أكثر شمولاً. وكما هو مطلوب في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ونشرات الأمين العام، يتعين أيضاً تحسين إدماج الجوانب الأخرى للإنصاف والشمول، مثل الإعاقة[19].

سادساً- التوصيات

69- استعراض الحافظة: ينبغي للشعبة أن تستعرض حافظتها بانتظام، مع الاعتراف بأهمية المنتجات الرئيسية القديمة، للاستمرار في ضمان خلق مزيج صحيح من المنتجات والخدمات، وربط البحوث والعمل الحكومي الدولي بالمساعدة التقنية، وتحديد أولويات الاحتياجات الاستثمارية المتغيرة للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. وينبغي أن يناقَش هذا الاستعراض مع الأمين العام للأونكتاد وأن يُقرَّه. ويمكن أن يساعد الأونكتاد في تحسين إدماج التغييرات الضرورية في عملية التخطيط. وعلاوة على ذلك، سيساعد الاستعراض الدوري للحافظة في ضمان الاتساق المستدام بين استراتيجيات البرنامج الفرعي 2 وولايات الأونكتاد، وكذا أهداف التنمية المستدامة.

70- تقييم الأثر: ينبغي أن تعطي شعبة الاستثمار والمشاريع الأولوية لتبسيط آلياتها المتعلقة بالرصد والإبلاغ والتقييم لجمع البيانات المتعلقة بالأثر الطويل الأجل وتحليلها بشكل منهجي. وسيساعد ذلك الأونكتاد في بلوغ فهم أوضح للأثر العام للبرنامج الفرعي 2 وتيسير اتخاذ قرارات أكثر استنارة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي، على سبيل الأولوية، إجراء دراسات هادفة لأثر مختلف منتجات وخدمات حافظة البرنامج الفرعي 2.

71- التنسيق والتعاون: ينبغي لشعبة الاستثمار والمشاريع أن تواصل تعزيز التنسيق والتعاون داخل الأونكتاد وكذلك مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وقد أطلق الأمين العام للأونكتاد بالفعل عملية تعزيز ثقافة أكثر تعاوناً على نطاق الأونكتاد. ويمكن زيادة تطوير ذلك واتخاذ تدابير تحفيزية تسمح بزيادة التعاون على نطاق المنظمة. وسيدعم ذلك أكثر اتباع نهج متماسك وتآزري لتنفيذ مبادرات التعاون التقني على وجه الخصوص. وفيما يتعلق بالشراكات الخارجية، يمكن إيلاء المزيد من الاهتمام لزيادة الاستفادة من الشراكات، حيث أثبتت شعبة الاستثمار والمشاريع بالفعل قدرتها على إقامة شراكات مع مجموعة واسعة من مجموعات أصحاب المصلحة (مثل تقاسم الموارد، والتعاون المستمر بدلاً من تنظيم أحداث معزولة، وتلقي التعليقات وتعديل محفظتها بناء على ذلك).

72- تعبئة الموارد: ينبغي للأونكتاد والشعبة أن يعززا جهود جمع الأموال لتعزيز قدرة مبادرات الشعبة على الاستمرار على المدى الطويل. ويتمثل أحد العوائق الرئيسية أمام الاستدامة في ضعف القدرة على المساعدة في مجال المتابعة بسبب القيود المفروضة على الموارد ونقص فرص الحصول على التمويل.

73- التواصل: ينبغي للشعبة أن تواصل تحسين التواصل مع الدول الأعضاء والشركاء لتوسيع نطاقها وتأثيرها، على سبيل المثال، عن طريق إتاحة المنشورات التقنية في أشكال متعددة لمختلف الجماهير المستهدفة وزيادة تعاونها مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

(19) فيما يتعلق بحقوق الإنسان (A/RES/60/1; A/RES/76/6)، وبنوع الجنس (A/RES/71/243)، وبإدماج منظور الإعاقة (A/RES/75/154)، وبالبيئة (A/RES/76/L.75 و ST/SGB/2019/7).

74- حقوق الإنسان ونوع الجنس والإدماج وإدماج المنظور الجنساني: ينبغي للأونكتاد، استناداً إلى التقدم المحرز في إدماج المنظور الجنساني في جميع أنشطة البرنامج الفرعي 2، أن يضع نهجاً أكثر وضوحاً وانتظاماً لضمان البرمجة المراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك رصد وتقييم النتائج والآثار المتصلة بنوع الجنس. والأهم من ذلك أن قضايا الإنصاف والإدماج الأخرى، مثل تلك المتعلقة بالإعاقة وحقوق الإنسان والاهتمام بالفئات السكانية الضعيفة، تتطلب اهتماماً أكثر وضوحاً في عمل البرنامج الفرعي 2.